

الغدير

[374] تلك الحروب بل له الأجر كما تقرر، وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم فئته المسلمين وساواهم بفئة الحسن في وصف الاسلام فدل على بقاء حرمة الاسلام للفريقين، وإنهم لم يخرجوا بتلك الحروب عن الاسلام، وإنهم فيه على حد سواء، فلا فسق ولا نقص يلحق أحدهما لما قررناه من أن كلاً منها متأول تأويلاً غير قطعي البطلان، وفئة معاوية وإن كانت هي الbagiaة لكنه بغي لا فسق به، لأنه إنما صدر عن تأويل يعذر به أصحابه. وتأمل أنه صلى الله عليه وسلم أخبر معاوية بأنه يملك وأمره بالاحسان، تجد في الحديث إشارة إلى صحة خلافته، وإنها حق بعد تمامها له بنزول الحسن له عنها، فإن أمره بالاحسان المترتب على الملك يدل على حقيقة ملكه وخلافته وصحة تصرفه ونفوذه أفعاله من حيث صحة الخلافة لا من حيث التغلب، لأن المتغلب فاسق معاذ لا يستحق أن يبشر، ولا أن يؤمر بالاحسان فيما تغلب عليه، بل إنما يستحق الزجر والمحنة والإعلام بقبيل أفعاله وفساد أحواله، فلو كان معاوية متغلباً وأشار له صلى الله عليه وسلم إلى ذلك، أو صر له به، فلما لم يشر فضلاً على أن يصرح إلا بما يدل على حقيقة ما هو عليه علمنا أنه بعد نزول الحسن له خليفة حق وإمام مصدق. ٥ (هذا نهاية جهد ابن حجر في الدفاع عن معاوية) قال الأميني: إن الكلام يقع على هذه الروايات من شتى التواحي ألا وهي:
1 - النظر إلى شخصية معاوية، وتصفح كتاب نفسه المشحون بالمخازي، ثم نعطف النظر في أنه هل تلكم الصدائف السوداء تلائم أن يكون صاحبها مصباً لأقل منقبة له يعزى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فضلاً عن هذه النسب المزعومة؟ أو: لا؟ ولقد أوقفناك على حياته المشفوعة بالمخارق مما لا يكاد أن يجامع شيئاً من المديح والاطراء أو أن تعزى إليه حسنة، ولا أحسب أنك تجد من أيام حياته يوماً خالياً عن الموبقات من سفك دماء زاكية، وإخافة مؤمنين أبرياء، وتشريد صلحاء لم يدنسهم إثم، ولا ألمت بساحتهم جريمة، ومعاداة للحق الواضح، ورفض لطاعة إمام الوقت والبغى عليه وقتاله إلى جرائم جمة يستكبرها الدين والشريعة، ويستنكرها الكتاب والسنة، ولا يتسرّب إلى شيئاً منها الاجتهاد كما مر بيانته. 2 - من ناحية عدم ملائمة هذه الفضائل المنحوة لما روی وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم